|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **בנק ישראל**דוברות והסברה כלכלית |  | ‏ירושלים,‏ ד' באייר, תשפ"ד‏‏12 מאי, 2024 |

إعلان للصحافة:

**مقالة من تقرير مراجعة النظام المصرفي في إسرائيل لعام 2023 الذي سيتم نشره قريباً:**

**تحليل أداء الودائع في قطاع الأسر**

* **خلال عام 2023، ارتفع سعر الفائدة في بنك إسرائيل إلى مستوى 4.75%، وذلك في ظل وجود النظام المصرفي في حالة غير مسبوقة من ارتفاع فائض السيولة.**
* **على خلفية ارتفاع سعر الفائدة في بنك إسرائيل، طرأ ارتفاع على أداء الودائع في جميع قطاعات النشاط، وخاصة في قطاع الأسر. كما لوحظ ارتفاع لمعدل الودائع الفردية التي تحمل فائدة [[1]](#footnote-2) على نسبة الأموال المودعة في الحسابات الجارية من إجمالي الودائع الفردية، حيث بلغ هذا المعدل في شباط 2024 نحو 60%.**
* **في عام 2023، بلغ متوسط ​​معدل التحول[[2]](#footnote-3) في قطاع الأسر حوالي 68%. وفي قطاعات النشاط التجاري، كان معدل التحول وسعر الفائدة على الودائع أعلى (83% و93% في المتوسط، لقطاعي المصالح التجارية الصغيرة والكبيرة، على التوالي).**
* **في المتوسط ​​في عام 2023، كان ثلث أداء ودائع الأسر تقريباً من ودائع لفترة حتى شهر واحد، فيما بلغت النسبة في الربع الأخير من عام 2023 ما يقرب من نصف الودائع، وكان معدل التحول في الودائع ذات الفترات الأطول أعلى بحوالي 20 نقطة مئوية وأقرب إلى قطاع الأعمال. مع ذلك وخلال العام 2023، انخفض معدل التحول في الودائع التي تزيد مدتها عن سنة، بل وكان أقل من الودائع ذات المدى المتوسط ​​(بين شهر وسنة) ويتماشى ذلك مع تطور توقعات أسعار الفائدة.**
* **يعرض النظام المصرفي على زبائنه ودائع بفوائد متغيرة وفوائد ثابتة، وفقا لتوقعات السوق بشأن بيئة أسعار الفائدة. منذ نهاية عام 2023، استقر معدل توزيع أداء الودائع بين الفائدة المتغيرة والفائدة الثابتة، وكذلك معدل التحول في كل من هذه المسارات. يعكس هذا الاتجاه تزايد حالة عدم اليقين فيما يتعلق ببيئة أسعار الفائدة، ربما على خلفية الحرب.**
* **على الرغم من انخفاض معدل التحول التراكمي لفائدة بنك إسرائيل إلى الفوائد على ودائع الأسر، إلا أن معدل التحول التراكمي لسعر الفائدة من بنك إسرائيل إلى الأسر لا يزال مرتفعاً مقارنة بالولايات المتحدة وأوروبا وأقل بقليل مقارنة ببريطانيا وأستراليا.**
1. **عام**

سعر فائدة البنك المركزي هو الأداة الرئيسية التي يتم من خلالها تنفيذ السياسة النقدية، وبالتالي فهو الذي يتم منه أيضًا اشتقاق سعر الفائدة على الائتمان للجمهور والفائدة المدفوعة له على ودائعه.[[3]](#footnote-4) يؤثر مستوى سعر فائدة البنك المركزي بشكل مباشر على تفضيلات النظام الاقتصادي والأفراد الذين يعملون فيه من حيث الاستهلاك أو الادخار - فعندما يكون مستوى الفائدة منخفضاً يكون الدافع نحو الاستهلاك أكبر من الادخار، والعكس صحيح عندما يكون مستوى الفائدة مرتفعاً. في العقد الذي سبق أزمة كورونا، كان سعر الفائدة في بنك إسرائيل، وكذلك في البنوك المركزية الكبرى في العالم، عند معدلات منخفضة نسبياً.[[4]](#footnote-5) ابتداءً من نيسان 2022، ونظراً لارتفاع معدل التضخم في إسرائيل وفي العالم ومن أجل إبقاء التضخم عند هدفه،[[5]](#footnote-6) بدأ بنك إسرائيل، على غرار البنوك المركزية في العالم، برفع سعر الفائدة لتصل إلى مستوى 4.75% في أيار 2023.[[6]](#footnote-7) أدت هذه الزيادة الحادة في سعر الفائدة في بنك إسرائيل إلى زيادة مماثلة في سعر الفائدة على الائتمان للجمهور وكذلك إلى زيادة الفائدة المدفوعة على ودائع الجمهور.

البنك هو مؤسسة مالية عملها الأساسي هو الوساطة بين أموال المودعين وأموال المقترضين. ومن أجل تنفيذ هذه المهمة، يتعين على البنك إدارة نظام يمكنه من الاستمرار في تقديم الائتمان لزبائنه من ناحية، ومن ناحية أخرى الحفاظ على قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه زبائنه. تتم إدارة هذا النظام من خلال أقسام إدارة الأصول والالتزامات في البنوك، والتي يتضمن عملها التعديل المستمر لمزيج أصول البنك مع التزاماته (أو إدارة الفجوة بينهما)، سواء من حيث سيولتها ومن حيث تكيفها مع التغيرات غير المتوقعة في أسعار الفائدة وأسعار الصرف والتضخم. تدير أقسام إدارة الأصول والالتزامات في البنوك هذا النشاط من خلال تسعير الودائع وتسعير الائتمان. يشار إلى أن ودائع الجمهور في إسرائيل تشكل المصدر الرئيسي لتمويل الجهاز المصرفي.

يأخذ النظام المصرفي عدة اعتبارات في طريقة إدارة هذه المصادر، في مقدمتها مخاطر السيولة لدى البنك. يعكس مستوى سيولة البنك قدرة البنك على تمويل زيادة أصوله، مع الوفاء بسداد التزاماته في موعد استحقاقها، دون تكبد خسائر استثنائية. أدت الأزمة المالية العالمية في عام 2008 إلى زيادة الوعي بأهمية إدارة مخاطر السيولة والتي صارت تحظى باهتمام كبير في جميع أنحاء العالم (خاصة في بيئة أسعار الفائدة المرتفعة، بعد إفلاس بنوك عالمية في بداية عام 2023؛ لمزيد من التفاصيل، انظر الفصل هـ 2 في هذا التقرير). كجزء من إدارة مخاطر السيولة، يتعين على البنوك تحقيق نسبة تغطية سيولة (LCR)[[7]](#footnote-8) أعلى من 100%، وذلك بهدف تحسين قوة سيولة البنك على المدى القصير (لمزيد من التفاصيل، راجع الفصل هـ3 من هذا التقرير). تتراجع نسبة تغطية السيولة كلما كانت لدى البنك التزامات أقل استقراراً. فيما يتعلق بطبيعة الودائع الموجودة في البنك، نشير إلى أن الودائع طويلة الأجل تعتبر أكثر استقراراً من الودائع قصيرة الأجل، كما تعتبر ودائع التجزئة والمصالح التجارية الصغيرة بشكل عام أكثر استقرارا من ودائع الجملة والودائع الأكبر حجماً والتي تعتبر أقل استقراراً. منذ عام 2008، اتسمت الانظمة المصرفية في إسرائيل والعالم بفائض سيولة عالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية وتنفيذ توجيهات لجنة بازل (الحفاظ على نسبة تغطية السيولة). اشتد هذا الاتجاه أكثر بعد التوسعات المالية والكمية التي نفذتها الحكومات والبنوك المركزية حول العالم في محاولة للتعامل مع أزمة كورونا. وأدت هذه التوسعات إلى زيادة ودائع الجمهور، بحيث انخفض الطلب من البنوك على المصادر (خاصة الودائع) وأضعف من التحول من سعر فائدة البنك المركزي إلى سعر الفائدة على الودائع.

يقدم النظام المصرفي لزبائنه ودائع لفترات زمنية مختلفة، تبدأ بالودائع اليومية وتنتهي بالودائع لفترات طويلة جداً (أكثر من عامين) ويقوم بتسعيرها بشكل مختلف. فالبنوك من الناحية الهيكلية لديها فائض في الأصول مقارنة بالالتزامات، عندما تتمتع الأصول (التي يتكون أغلبها من الائتمان) بفترات سداد أطول من الالتزامات (التي يتكون أغلبها المطلق من الودائع). وبناء على ذلك، فإن الودائع طويلة الأجل تسمح للبنك "بالاعتماد" عليها كمصدر مستقر للائتمان. مع ذلك، فمن المهم أن نشير إلى أن تسعير الودائع من قبل البنوك لا يسير خطياً مع فترة الوديعة ويعتمد على النموذج التجاري وعلى إدارة الأصول والالتزامات في كل بنك على حدة (كما سيوضح أدناه).

بالإضافة إلى كون الوديعة مصدراً لتخصيص الائتمان، فمن المحتمل أن يتمكن الزبائن الذين يتمتعون بقدرة أكبر على المساومة من الحصول على شروط أفضل مقابل ودائعهم. يمكن أن تتأثر قدرة الزبون على التفاوض مع البنك بسلة أنشطته الإجمالية في البنك (على سبيل المثال، النشاط في الائتمان أو الأوراق المالية)، وحجم الوديعة، وقدرته على المقارنة بين البنوك ومعرفته ببدائل الادخار الأخرى في السوق (شراء قرض قصير الأجل أو صندوق مالي). يتميز الزبائن التجاريون عموماً بسلة أنشطة أوسع وودائع أكبر حجماً، وبكونهم شريحة زبائن أكثر خبرة، تكون لديهم قدرة أفضل على مقارنة الأسعار. يمكن ملاحظة مثال على ذلك في الاختلافات في معدل التحول وفقًا لقطاعات النشاط في قطاع العملة الإسرائيلية غير المرتبط بالمؤشر منذ زيادة أسعار الفائدة في نيسان 2022. في معظم الحالات، كلما ارتفعت سلة النشاط وحجم الودائع كلما استفاد الزبون بشكل أكبر من تحويل سعر الفائدة في بنك إسرائيل إلى فائدة على الوديعة (تصبح نسبة التحول أعلى؛ الشكل 1).

يمكن أن نرى من الشكل أيضًا أنه بدءًا من نيسان 2022، كانت هناك زيادة ثابتة في تحويل الفوائد على ودائع الأسر واستقرت هذه الزيادة بدءاً من الربع الأخير من عام 2022. الزيادة الأبطأ في الفائدة على الودائع مقارنة بالزيادة في فائدة البنك المركزي في بداية دورة زيادة أسعار الفائدة (ظاهرة لا تقتصر على إسرائيل)، يتم تفسيرها من بين أمور أخرى، من خلال عودة الفارق بين سعر الفائدة على الودائع وسعر الفائدة في البنك المركزي إلى النطاقات التي كانت سائدة قبل عصر أسعار الفائدة الصفرية وفائض السيولة الكبير التي كانت موجودة في النظام المصرفي.[[8]](#footnote-9)

هناك موضوع آخر يأخذه البنك في الاعتبار عند إدارة أصوله والتزاماته وهو مخاطر أسعار الفائدة، أي المخاطر التي تنشأ من التغيرات المستقبلية المحتملة في أسعار الفائدة، والتي تؤثر على أرباح البنك، وبالتالي على رأسماله أيضًا.[[9]](#footnote-10) بشكل عام، تقوم البنوك بتسعير الودائع بمعدل فائدة متغير أو ثابت وفقًا لتوقعاتها فيما يتعلق ببيئة أسعار الفائدة. ولذلك يقوم البنك بتسعير الودائع التي يقدمها لزبائنه بعد فحص الأصول والالتزامات الموجودة في البنك واحتياجات السيولة المتوقعة مستقبلياً وتوقعات البنك بشأن مؤشرات السوق ذات الصلة.

على خلفية الزيادة في سعر الفائدة في بنك إسرائيل اعتبارًا من نيسان 2022 ونتيجة لذلك أيضًا في سعر الفائدة على الودائع، هناك حافز أكبر لدى الزبائن لحجز الأموال في الودائع لفترات زمنية مختلفة. كان أداء الودائع خلال العام 2023 مرتفعاً مقارنة بالسنوات الماضية، حيث بدأ هذا الارتفاع فعلياً خلال النصف الثاني من العام 2022 (الشكل 2). وتميز أداء الودائع [[10]](#footnote-11) في السنوات الخمس 2016 حتى 2021 التي سبقت رفع أسعار الفائدة بتقلبات طفيفة بنحو 1.7 تريليون شيكل سنوياً في المعدل. في عام 2023، سجلت الودائع أداءاً بمبلغ 3.2 تريليون شيكل (بما في ذلك الودائع المتجددة)، بزيادة قدرها 24% في أداء الودائع الإجمالي مقارنة بعام 2022، حيث تم تسجيل أداء بقيمة 2.6 تريليون شيكل (بمعدل نمو 36% مقارنة بعام 2021). وظهر نمط مماثل في قطاع الأسر. بين الأعوام 2016 و2021، تراوح إجمالي حجم أداء الودائع السنوي حول متوسط ​​ 370 مليار شيكل سنويًا تقريباً، دون تغيير يذكر من عام إلى آخر، بينما ارتفع بشكل حاد في عامي 2022 و2023 (حجم أداء بقيمة 488 مليار شيكل و 595 مليار شيكل، بمعدل تغير سنوي بلغ 36% و22% على التوالي؛ الشكل 2)

**המקור:** דיווחים לפיקוח על הבנקים ועיבודי הפיקוח על הבנקים

الغالبية المطلقة من ودائع الجمهور تعود للأسر،[[11]](#footnote-12) لكن حجمها المالي ثانوي مقارنة بقطاعات النشاط الأخرى مثل قطاع الأعمال والهيئات المؤسسية. من بين عدد الودائع، تعتبر حصة الأسر هي الأعلى حيث وصلت في عام 2023 إلى حوالي 8.6 مليون وديعة [[12]](#footnote-13) شكلت حوالي 79٪ من إجمالي مبلغ ودائع الجمهور المسجلة خلال العام. من ناحية أخرى، يشكل الحجم المالي الإجمالي لأداء ودائع الأسر نحو 16% فقط من إجمالي حجم الأداء لودائع الجمهور. أي أن معظم الودائع مملوكة للأسر، لكنها في المتوسط ​​ودائع صغيرة مقارنة بالقطاعات الأخرى (الأعمال).

على خلفية ارتفاع الفوائد المدفوعة على الودائع، ارتفعت نسبة الودائع التي تدر فوائد [[13]](#footnote-14) من إجمالي رصيد الودائع الخاصة (الشكل 3). في الفترة ما بين شهري آذار 2023 وأيلول 2023، كانت هناك زيادة ثابتة في هذا المعدل من 52.6% إلى 58.6%، حيث أتت بعض الأموال المودعة من قبل الجمهور في ودائع تحمل فائدة من تجاوز أرصدة الحسابات الجارية. ابتداءً من شهر أيلول 2023 وحتى شباط 2024، طرأت زيادة أكثر اعتدالاً على الودائع ذات الفائدة إلى 59.1%، حيث نجم اعتدال الزيادة على ما يبدو من تأثيرات الحرب. يشمل ذلك الزيادة في إجمالي عدد ودائع الجمهور بسبب التوسعات المالية (زيادة الإنفاق الحكومي بعد الحرب)، وقد تكون زيادة حالة عدم اليقين وتفضيل الجمهور للاحتفاظ بأموال سائلة في سياق حدث متطرف من هذا النوع قد ساهمت في ذلك.

نشير إلى أنه مع ارتفاع سعر الفائدة في بنك إسرائيل في نيسان 2022، بدأ خطاب عام نشط حول موضوع الفائدة على ودائع الأسر. في المقابل وعلى خلفية التغيرات في بيئة أسعار الفائدة، أرسل المراقب على البنوك خطابًا إلى النظام المصرفي، تضمن من بين أمور أخرى مطالبة البنوك بملاءمة منتجاتها وخدماتها مع البيئة المتغيرة والتصرف بشكل نزيه مع زبائنها. بالإضافة إلى ذلك، دعا المراقب الجمهور إلى مقارنة منتجات الودائع المختلفة وبدائلها المتوفرة في السوق. من أجل مساعدة الجمهور على إجراء هذه المقارنة، بدأ بنك إسرائيل بنشر معلومات للمقارنة على مستوى البنوك الفردية حول ودائع الأسر لفترات زمنية مختلفة (لمزيد من التفاصيل، انظر الفصل و-4 من هذا التقرير). كما التقى المحافظ والمراقب على البنوك في الربع الثاني من عام 2023 مع مديري البنوك وطلبوا منهم بأن تدفع البنوك فوائد على أرصدة الحسابات الجارية، وذلك من أجل تسعير عادل لمنتجات ودائع الأسر، إلى جانب خطوات لتخفيف عبء الديون على الأسر.

1. **تحليل تحولات الأسر ومقارنة بين قطاعات النشاط وفترات الإيداع وآلية أسعار الفائدة ومقارنتها مع العالم**

إلى جانب حجم الوديعة، تختلف ودائع الزبائن من قطاع الأسر عن ودائع الزبائن التجاريين من بين أمور أخرى من حيث فترة السداد. في المتوسط ​​في عام 2023، كان نصف أداء الودائع في قطاع الأعمال على الأقل لمدة تصل إلى شهر (كلما زاد حجم مبيعات المصلحة التجارية، كانت فترة الوديعة أقصر)، في حين أن حوالي ثلثي أداء الودائع في قطاع الأسر كان لفترة أطول من شهر واحد (في المتوسط ​​في عام 2023، كان أداء معظم ودائع الأسر لفترات أطول على عكس قطاعات النشاط الأخرى).

في مقارنة بين معدل تحويل الفائدة للودائع حتى شهر واحد والودائع لمدة شهر وحتى ثلاثة أشهر بين قطاعات النشاط المختلفة، (الشكل 4)، يمكن ملاحظة أن التغيير الأكبر في تحويل الفائدة بين فترات الودائع مقارنة بقطاعات النشاط الأخرى كانت بالنسبة لقطاع الأسر: يزداد التحول للودائع لفترة ما بين شهر إلى ثلاثة أشهر (من 51% إلى 63%). وبالنسبة لبقية قطاعات النشاط فإن نسبة التحول مرتفعة نسبياً ولا تختلف كثيراً حتى بالنسبة للودائع المغلقة لفترة قصيرة جداً تصل إلى شهر. جزء كبير من أداء ودائع الأسر في العامين الماضيين كان لفترة تصل إلى عام واحد.

في عام 2023، في متوسط ​​شهري، نحو نصف الأداء كان من ودائع لفترة تصل إلى ثلاثة أشهر و36٪ كان من ودائع لفترة تصل إلى شهر واحد. واستمر هذا التوزيع بمعدلات مماثلة في الربع الأول من عام 2024. من الممكن أن يكون تفضيل الأسر عدم إغلاق الأموال لفترات زمنية أطول نابعاً من استمرار بيئة أسعار الفائدة الصفرية لسنوات عديدة، ومن أن أغلب أموالهم كانت سائلة في ودائع بحسب الطلب (الحساب الجاري والودائع اليومية أو حتى أسبوع)، حيث أن سعر الفائدة لم يكن مرتفعاً بما يكفي لتعويض المودعين عن فقدان السيولة.

إن التطورات في سوق رأس المال والتطورات التكنولوجية التي أدت إلى توافر وتسريع إجراء الدفع والعمليات الأخرى، حتى بشكل مباشر من الحساب الجاري (مقارنة مثلاً بالدفع ببطاقة الائتمان)، أدت إلى زيادة الحاجة إلى الاحتفاظ بمعدل أعلى من السيولة. وفيما يتعلق بالحرب، وعلى الرغم من ارتفاع مستوى الفائدة، يمكن ملاحظة أن الأسر فضلت الاحتفاظ بالأموال في ودائع لفترات أقصر (الشكل 5) وأنه كان هناك اعتدال في معدل الزيادة في نسبة الودائع الخاصة التي تحمل فائدة من إجمالي الودائع (الشكل 3).

كقاعدة عامة، يتوقع الزبون الذي يرغب في الإيداع لفترة أطول أن يحصل البنك على سعر فائدة أعلى مقابل فقدان السيولة (وفقًا لتوقعات السوق وفترة الوديعة). لذا، وبالإضافة إلى التغير في اختيارات الأسر، من المحتمل أن الفائدة المقدمة لهم كتعويض عن التخلي عن السيولة وإغلاق الأموال في وديعة لهذه الفترة، لم تكن مرتفعة بما يكفي بالنسبة لهم. خلال عام 2023، كان التحول للودائع لفترة أطول من شهر أعلى بالفعل.

منذ بداية عام 2023 وحتى آذار 2024، حدث انخفاض في معدل التحول في الودائع من جميع الفترات، ولكن بشكل خاص في الودائع لفترة تزيد عن عام (الشكل 6). مع ذلك، فهناك أهمية للتوقعات المتعلقة ببيئة أسعار الفائدة سواء من جانب الزبائن أو من جانب البنوك. وهكذا يمكن مثلاً ملاحظة أنه وفقاً للتوقعات المتعلقة بمسار سعر الفائدة لبنك إسرائيل،[[14]](#footnote-15) فإن التحول لسعر الفائدة على الودائع لفترة تزيد عن سنة أقل من التحول لسعر الفائدة على الودائع لفترة تتراوح بين شهر وسنة واحدة. وعليه يمكن ملاحظة أنه ابتداء من آب 2023، حدث انخفاض كبير على أداء الودائع لفترة تزيد عن عام. وفي آذار 2024، انخفض معدل الودائع لفترة تزيد عن عام مرة أخرى ليصل إلى 8% (الشكل 5).

تنقسم الودائع التي يتم طرحها للجمهور في آلية الفائدة بين فائدة ثابتة وفائدة متغيرة. الودائع ذات الفائدة الثابتة هي الودائع التي تكون الفائدة المدفوعة للزبون معروفة مسبقًا وثابتة طوال فترة الوديعة. ودائع الفائدة المتغيرة هي الودائع التي يتغير فيها سعر الفائدة خلال فترة الوديعة. تتكون الفائدة على هذه الودائع من فائدة أساسية (عادة سعر الفائدة الأساسي) ومن هامش (نسبة تخفيض من الفائدة الأساسية)، حيث يظل الهامش ثابتًا طوال فترة الوديعة، في حين أن الفائدة الأساسية (وهي خارجية وخاضعة للبنك) تتغير وفقا لآلية تغيير الوديعة. يتم تقسيم الأداء بين أنواع فوائد الودائع بالتساوي تقريباً وفقًا لتوقعات أسعار الفائدة في السوق، مع وجود اختلافات بين البنوك المختلفة التي تقدم منتجات مختلفة اعتماداً على نموذجها التجاري واحتياجاتها التمويلية.

كان معدل التحول على الودائع ذات الفائدة الثابتة في بداية عام 2023 أعلى بكثير من سعر التحول على الودائع ذات الفائدة المتغيرة. قد تنجم هذه الفجوة من توقع زيادة أخرى في سعر الفائدة في بنك إسرائيل. تقلصت الفجوة خلال العام لتعبر عن انتهاء عملية رفع أسعار الفائدة في بنك إسرائيل. مع نهاية عام 2023، وفي ظل حالة عدم اليقين التي نشأت عقب حرب "السيوف الحديدية"، حدث تقارب بين معدلات التحول بين الودائع ذات الفائدة المتغيرة والودائع ذات الفائدة الثابتة، واستمر هذا التقارب في الأشهر الأولى من عام 2024 أيضاً. (الشكل 7).

منذ بداية رفع أسعار الفائدة في بنك إسرائيل في نيسان 2022 وبالنظر إلى حقيقة أن ذلك تحول بالكامل إلى سعر فائدة على الائتمان، نشأ خطاب عام حول حقيقة أن التحول إلى سعر الفائدة على الودائع كان بطيئاً جداً ومنخفضاً جداً. يشار إلى أنه على الرغم من التحول الجزئي لسعر فائدة البنك المركزي إلى سعر فائدة على ودائع الأسر (مقارنة بقطاعات النشاط الأخرى، وبالنظر إلى فترة الإيداع الطويلة نسبياً ومسار سعر الفائدة المتوقع)، فإن هذه الظاهرة واسعة الانتشار نسبياً في العالم. يظهر ذلك من خلال المقارنة مع الاقتصادات المتقدمة،[[15]](#footnote-16) حيث يتميز النظام المصرفي بفائض كبير في السيولة. ومع ذلك، فإن معدل التحول في إسرائيل مرتفع نسبياً مقارنة بالاقتصادات المتقدمة في العالم.

أوقفت معظم البنوك المركزية في اقتصادات العالم المتقدمة أو أبطأت معدل زيادة أسعار الفائدة خلال عام 2023، وظل معدل التحول إلى أسعار الفائدة على ودائع الأسر ثابتاً نسبياً (الشكل 8). في بعض الاقتصادات المتقدمة، كان تحول أسعار الفائدة أقل، على سبيل المثال في أوروبا [[16]](#footnote-17) (25%، حتى كانون ثاني 2024) والولايات المتحدة[[17]](#footnote-18) (يتراوح معدل التحول من صفر إلى 34%)، من ناحية أخرى، مقارنة ببريطانيا [[18]](#footnote-19) وأستراليا،[[19]](#footnote-20) كان معدل التحول في إسرائيل أقل في العام الماضي (78% و81%، على التوالي، صحيح لكانون ثاني 2024).

1. الأفراد هم قطاع الأسر والخدمات المصرفية الخاصة. [↑](#footnote-ref-2)
2. معدل التحول هو في الواقع المعدل الذي قامت به البنوك بتحويل التغير في سعر الفائدة في بنك إسرائيل إلى الفائدة المدفوعة على الودائع. يعكس معدل التحويل مرونة سعر الفائدة على ودائع التجزئة والجملة مقارنة بسعر فائدة بنك إسرائيل. في هذه المقالة، قمنا بحساب معدل التحول باعتباره التغير التراكمي في سعر الفائدة على الودائع في شهر معين، مقارنة بسعر الفائدة على الودائع في آذار 2022 (الشهر السابق لرفع أسعار الفائدة في بنك إسرائيل) مقسوماً على التغير التراكمي في سعر فائدة بنك إسرائيل في نفس الفترة الزمنية. [↑](#footnote-ref-3)
3. تقوم البنوك التجارية بإيداع فائض السيولة في ودائع لدى البنك المركزي وتحصل في المقابل على فوائد البنك المركزي. يتم استخدام سعر الفائدة هذا كأساس لتسعير المنتجات الائتمانية والودائع. [↑](#footnote-ref-4)
4. خلال هذه الفترة، وصل سعر الفائدة في بنك إسرائيل إلى مستوى من الانخفاض بلغ 0.1% (آذار 2015)، وكان سعر الفائدة في البنك المركزي الأوروبي بمستوى سلبي لمدة 9 سنوات (بين حزيران 2013 وتموز 2022)، وكان سعر الفائدة في بنك الاحتياطي الفيدرالي قريباً من 0% (بين كانون أول 2008 وكانون أول 2016). [↑](#footnote-ref-5)
5. يتراوح هدف التضخم في بنك إسرائيل بين 1% و3%. [↑](#footnote-ref-6)
6. استمر سعر الفائدة في بنك إسرائيل عند هذا المستوى حتى كانون ثاني 2024، عندما قررت لجنة النقد خفض سعر الفائدة بنسبة 0.25% إلى 4.5%. [↑](#footnote-ref-7)
7. Liquidity Coverage Ratio. [↑](#footnote-ref-8)
8. للمزيد، راجع الفصل د.2 في تقرير بنك إسرائيل لعام 2022 ("التحول من السياسة النقدية إلى فوائد الودائع في إسرائيل"). [↑](#footnote-ref-9)
9. تشمل الأشكال الرئيسية لمخاطر أسعار الفائدة التي تتعرض لها الشركات المصرفية مخاطر إعادة التسعير، ومخاطر منحنى العائد، والمخاطر الأساسية (المعروفة أيضًا بمخاطر الهوامش) ومخاطر الخيارات. [↑](#footnote-ref-10)
10. الحجم الإجمالي لأداء الودائع في جميع قطاعات النشاط لا يشمل القطاع المؤسساتي ويشمل الودائع المتجددة. [↑](#footnote-ref-11)
11. ودائع الأسر في قطاع العملة الإسرائيلية غير المرتبط بالمؤشر فقط، والذي يشكل أكثر من 90% من أداء ودائع الأسر. [↑](#footnote-ref-12)
12. بما في ذلك الودائع المتجددة. [↑](#footnote-ref-13)
13. يتم احتساب هذا المعدل من إجمالي أرصدة الحسابات الجارية التي لا تحمل فائدة، وأرصدة الحسابات الجارية والودائع بحسب الطلب ولفترة قصيرة والتي تحمل فائدة، والودائع محددة الأجل التي تحمل فائدة. تم تصنيف أرصدة الحسابات الجارية والودائع بحسب الطلب والودائع قصيرة الأجل التي تحمل فائدة، كأرصدة لا تدر فائدة، وذلك لأنها تتمتع بخصائص أقرب إلى أرصدة الحساب الجاري التي لا تدر فائدة. [↑](#footnote-ref-14)
14. تتنبأ توقعات شعبة البحوث في بنك إسرائيل بشأن الاقتصاد الكلي من نيسان 2024 أن يصل سعر الفائدة في بنك إسرائيل إلى 3.75% في الربع الأول من عام 2025، وهو مستوى أقل من مستواه الحالي. [↑](#footnote-ref-15)
15. قد تكون هناك خصائص مختلفة بين ودائع الأسر في الدول المختلفة. قمنا بإجراء مقارنة لأسعار الفائدة في العالم بحسب فوائد الودائع الثابتة للأسر غير المرتبطة بالمؤشر، والتي تشبه خصائص الودائع في العالم. [↑](#footnote-ref-16)
16. تأخذ الفائدة المحسوبة في هذه المقارنة في الاعتبار أداء ودائع الأسر لفترات أطول من يوم واحد (deposits with an agreed maturity - الودائع السائلة حتى سنة واحدة وredeemable at notice - الودائع لفترة محددة تزيد عن عام)، وذلك على عكس المقارنة المعروضة سابقاً، والتي شملت فقط الفائدة على الودائع طويلة الأجل (deposits with an agreed maturity)، وهي نسبة فائدة أعلى، إلا أن معدل هذا النوع من الودائع تقلب في العامين الأخيرين بين 1 % و6%. [↑](#footnote-ref-17)
17. في الولايات المتحدة، هناك ثلاثة منتجات إيداع رئيسية: الأرصدة الجارية بفائدة، وحساب التوفير (savings account)، الذي يسمح بالسحب في حدود معينة طوال فترة الإيداع، وشهادة الإيداع، CD (Certificate of Deposits)، غير السائلة حتى انتهاء السداد. يختلف معدل التحول في كل منتج: أرصدة الحساب الجاري تحمل فائدة - التحول صفري، وفي حساب التوفير يوجد تحول بمعدل 8% وفي شهادة الايداع لمدة سنة - يوجد تحول بنسبة 34 % (الأعلى بين شهادات الايداع). [↑](#footnote-ref-18)
18. ودائع الأسر محدودة الأجل، دون إمكانية السحب المبكر، بما في ذلك الودائع في المؤسسات المالية التي تقدم القروض العقارية، والتي لا تعتمد على منتجات الحساب الجاري وبالتالي فإن مستهلكي السيولة لديها يختلفون قليلاً مقارنة بمعظم البنوك في إسرائيل. [↑](#footnote-ref-19)
19. ودائع التجزئة محدودة الأجل تصل إلى 10,000 دولار أسترالي في البنوك الأسترالية الخمسة الكبرى. [↑](#footnote-ref-20)